برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذى

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢١-١٩٩٦/١٠/٢٤

التقييم المرحلى للمشروعات الإنمائية

البند ٥ (جـ) من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/96/5-C
9 September 1996
ORIGINAL: FRENCH

المشروع مدغشقر ٣٩٣٦

دعم التعليم الأساسي

مجموع تكاليف الأغذية	٨٠٠ ١٢٤ ٣ دولار
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	٧٢٦ ١٠١ ٤ دولارا
تاريخ موافقة **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** على المشروع	١٩٩٦/١٢/٨
تاريخ التوقيع على خطة العمليات	١٩٩١/١/٢١
تاريخ التوزيع الأول	١٩٩١/١٠/١
مدة المشروع	خمس سنوات
التاريخ الرسمي لانتهاء المشروع	١٩٩٦/٩/٣٠
تاريخ التقييم	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥
تشكيل البعثة	البرنامج/اليونسكو[1]

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٤ ١٣٨ فرنكا ملغاشيا، عند اجراء التقييم.

تقرير التقييم الكامل متاح باللغة الفرنسية عند الطلب.

(١) كانت البعثة مكونة من موظفة مسؤولة من مكتب التقييم (رئيسة البعثة) عن **البرنامج**؛ ومن خبيرة في شؤون التغذية (خبيرة استشارية) عن **البرنامج**؛ وخبير في التعليم ا ساسي (خبير استشاري) عن **اليونسكو**.

الموجز

يستهدف المشروع ١٤٣ مدرسة في إقليمي توليارى وماهاجانغا، تمثل ٢٤ في المائة من مجموع المدارس العامة في هذين الإقليمين. وقد دلت الزيادة الملاحظة، خلال الفترة موضوع التقييم، في إجمالي أعداد التلاميذ، على أهمية الدور المحفز الذي يمكن أن يلعبه المقصف المدرسي للحفاظ على درجة انتظام التلاميذ في المدرسة، وخفض أعداد من يتركها. وخلال نفس الفترة المشار إليها، كان من آثار الأزمة التي إجتاحت نظام التعليم العام، أن انخفضت، بشكل مستمر، أعداد التلاميذ المقيدين في المدارس غير المعانة. وبالنظر إلى أنه لم يطرأ أي تحسن نوعي على ظروف التعليم، عمل المشروع، على الأصح، كنوع من المعونة الاجتماعية، أكثر من إضطلاعه بدور المشجع الحقيقي على التعليم. وقد تأثر حسن سير المشروع بسبب الإخلال ببعض ما كان مقررا في الخطة الأصلية. وقد أدت الإجراءات المتخذة منذ عام ١٩٩٤، إلى تحسين تشغيل المقاصف، بشكل ملموس. ويتعين حاليا تعزيز الانجازات بفضل المتابعة المكثفة، وبرنامج للتدريب المستمر. كما يجب أن يركز أي مشروع آخر في المستقبل، على إقليم توليارى باعتباره منطقة عجز غذائي مزمن، ولاسيما في الجنوب وأقصى الجنوب حيث تتدنى معدلات القيد في المدارس إلى أقصى حد.

لدواعى الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

مذكرة للمجلس التنفيذى

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذى للنظر فيها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذى** المتعلقة بأساليب عمله التى اتخذها فى دورة انعقاده العادية الأولى، فان وثائق العمل التى أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعى فيها عنصرا الايجاز والسعى، لعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذى** بأسلوب عملى يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التى لن تدخر وسعا فى وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون فى إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفى **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذى**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر فى الوثائق فى الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمى:	W. Kiene	5228-2029
المسؤول عن عمليات مدغشقر:	A. Waeschle	5228-2032

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بارسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذى** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالى: (5228-2641).

A

المشروع بحسب الخطة[١]

١- انتفع المشروع رقم ٣٩٣٦ بالدروس المستفادة من مشروعين رائدين، معانين من البرنامج[٢]، في قطاع التعليم على المستوى القطري. وتستفيد من المشروع ١١١ مدرسة موزعة على خمس دوائر إدارية في إقليم توليارى (جنوبي مدغشقر)، و١٢ مدرسة تقع في دائرتين إداريتين في إقليم ماهاجانغا (في الشمال الغربي)، حيث تتدنى، بصفة خاصة، معدلات القيد في المدارس.

٢- ويندرج المشروع ضمن سياسة التعليم القطرية وإستراتيجيتها التي تستهدف النهوض بالموارد البشرية. أما أهدافه المباشرة فهي: (١) تحسين البنية الأساسية التعليمية؛ (٢) زيادة معدلات القيد المدرسي ولاسيما في أقل المناطق حظا؛ (٣) مساندة أداء التلاميذ وخفض نسبة الرسوب وإعادة نفس الفصل الدراسي؛ (٤) تعميق وعي المجتمعات في المناطق النائية وأولياء أمور التلاميذ بأهمية المدرسة والمقاصف المدرسية، مع إبراز المزايا التي توفرها للحدائق المدرسية؛ (٥) تحسين مستويات التدريب المهني على الأنشطة التغذوية والصحية، وتقديم الحوافز إلى المدرسين وإلى المتطوعات اللواتي يعملن كطاهيات. (يستعرض الملحق الأهداف بالأرقام عن كل سنة من سنوات المشروع).

٣- كان من المقرر أن تلعب معونة **البرنامج** دورا محفزا على زيادة معدلات القيد في المدارس، وانتظام التلاميذ، ومشاركة المدرسين والنساء اللواتي يعملن كطاهيات في تشغيل المقصف، ومساهمة أولياء الأمور في إقامة البنيات الأساسية المدرسية، خلال الفترات الفاصلة بين جني المحاصيل (فترة ركود في الأعمال الزراعية)،خلال السنة الأولى من المشروع.

٤- كانت سلة أغذية **البرنامج** تتضمن، بين أمور أخرى، ٧٦٩ ٧ طنا من دقيق القمح، مخصصة لتحويلها إلى نقد. واستخدام حصيلة بيع ٢٤٨ ٧ طنا لشراء ٠٦٥ ٤ طنا من الأرز أو الذرة، ومن الخضر والسكر، من الأسواق المحلية، عن طريق مديري المدارس، لإعداد الوجبات. أما حصيلة بيع المتبقي أي ٥٢١ طنا، فكان من المقرر تخصيصها لبناء الأفران المتقدمة ولتمويل دورات التدريب المهني.

تقييم المشروع

فكرة المشروع وتصميمه

٥- أثّرت الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تمر بها مدغشقر، منذ الثمانينات على معدلات التردد على المدارس وعلى نوعية التعليم. ولما كانت بعثة التقييم المسبق قد لمست جوانب الضعف التي تعتري نظام التعليم العام، فقد تقدمت، في عام ١٩٨٩، بعدة توصيات لضمان حسن تنفيذ المشروع. وكان من الموصى به، بصفة خاصة، ربط المشروع على نحو وثيق، بالمشروعات الأخرى التي تستهدف تحسين نوعية التعليم. غير أن خطة العمليات لم تتضمن أي اقتراح ملموس يتعلق بهذا التعاون.

---

(١) تجدر الإشارة إلى الفروق بين المشروع كما أجازته **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** وخطة العمليات، ولاسيما فيما يخص عدد المدارس في كل إقليم، وبالتالي عدد التلاميذ. وقد تعذر الحصول على معلومات بشأن التغييرات التي جرى حصرها. وبالتالي اعتبرت البعثة خطة العمليات كمجرد مرجع.

(٢) المشروع رقم ٢٤٦٣ "برنامج رائد للتغذية في المدارس الابتدائية"، والمشروع رقم ٢٦٧٩ "برنامج تجريبي للتغذية والتنمية في مدارس التعليم ا ساسي".

٦- في هذه الظروف، تعتبر أهداف المشروع التعليمية، بالرغم من ملاءمتها، غير واقعية، ولاسيما فيما يخص تحسين مستويات الأداء المدرسي. فالتغذية المدرسية لا تؤدى بالنسبة لمثل هذه الأهداف المرتبطة مباشرة بنوعية التعليم، إلا مجرد دور تكميلي، محدود الآثلو تماما، في غياب عوامل أخرى أكثر حسما في إنجاح النشاط المدرسي، كتوافر مرافق الاستقبال والمواد التعليمية، وكفاءة مدير المدرسة وفعاليته، أو مؤهلات المدرسين، ومقدار الحوافز المتاحة لهم.

٧- على ضوء البيانات المتوافرة، كان إقليم توليارى، عند إعداد المشروع، من أقل المحافظات حظا فيما يخص التعليم الأساسي، والإنتاج الغذائي، وبالأخص في المناطق الواقعة في الجنوب وفي أقصى الجنوب. وعلى العكس تماما، كانت المؤشرات المتعلقة بمعدلات التسجيل في المدارس في إقليم ماهاجانغا، عند إعداد المشروع، تقترب حثيثا من المعدلات القطرية، باستثناء معدلات الرسوب وإعادة نفس الفصل الدراسي، التي كانت مرتفعة للغاية. وفيما يتعلق بالثروات الطبيعية، يمتلك الإقليم ثروة كامنة تتمثل في المحاصيل النقدية (كالقطن)، والغذائية (كالأرز).

٨- أما معايير الاختيار، كما وردت في خطة العمليات، فهي موضع شك: (١) تتعلق بالمدارس أكثر من تعلقها بالتلاميذ: "إمكانية الوصول إليها أيا كان الموسم"، " أعداد التلاميذ تزيد على ٨٠ تلميذا، باستثناء المدارس والدوائر المدرسية التي لها ظروف خاصة" (لم توضح)؛ (٢) لا تعكس مؤشرات الفقر أو هشاشة الأوضاع الغذائية؛ (٣) المعيار المتعلق "بتغذية الأطفال غير المتوازنة والعارضة، بسبب الظروف المناخية، والأسباب الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الاقليم" يعتبر غير واقعي، لأنه كان من المتعين إجراء مسح مسبق لحجم استهلاك تلاميذ كل مدرسة، واختيار انتقائي بين الفصول. وفي غياب المعايير الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة، لا يمكن التأكد من أن المشروع يصل على الدوام إلى المجموعة المعنية كما حددها "**بيان رسالة البرنامج**". كما يجوز أيضا التساؤل عن مدى صواب التغذية المدرسية في مدارس الحضر، أو في الاحتكارات المملوكة للدولة، أو في المزارع الخاصة حيث تعتبر الظروف، مع الفارق، أفضل كثيرا، وعن أعداد التلاميذ المرتفعة للغاية في مدارس الحضر مما يثير مشكلات تنظيمية ولوجستية عند توزيع الوجبات، بالمقارنة مع سير الدراسة.

٩- نتيجة لتركز المشروع في سبع دوائر مدرسية، موزعة على الإقليمين، تعذر إيجاد حلول شاملة لمشكلات الإدارة والرصد التي ظهرت عند تنفيذ المشروعين الرائدين السابقين.

تحقيق الأهداف

١٠- بسبب الافتقار إلى البيانات المتعلقة بمعدلات التسجيل الجديدة في المرحلة الابتدائية، تعذرت إمكانية تقييم مدى تطور الطلب على التعلم. ويتضح من التحليل الذي أجرته البعثة للتطور الذي طرأ على إجمالي أعداد التلاميذ في المدارس المستفيدة، أن الأرقام المقررة قد تحققت، بصفة عامة، تقريبا (انظر الملحق). وفي إقليم توليارى، تختلف البيانات تبعا للدوائر المدرسية، وتقل، في مجموعها، بعض الشيء عن التوقعات الواردة في خطة العمليات. وقد يتوقف مثل هذا التباين على الأوضاع الاقتصادية، وعلى تنقلات أولياء الأمور الموسمية، وعلى آثار موجة الجفاف في ١٩٩١/١٩٩٢، وعلى إضراب المدرسين في عام ١٩٩١. أما فيما يتعلق بإقليم ماهاجانغا، حيث بدأ المشروع بعد سنة من المشروع الآخر، كما كان مقررا، استمر تطور أعداد تلاميذ المدارس، بشكل متواصل، يتفق تماما وخطة العمليات.

١١- لمس جميع المدرسين استعدادا أكبر لدى التلاميذ، وقدرة أفضل على الاستيعاب، ولكن أية إشارة إلى العلاقة بين تحسين التغذية وقدرة التلاميذ على التركيز، لن تكون، في الواقع، إلا مجرد حكم تقديري يرتبط بالنوعية أكثر من ارتباطه بالناحية الكميه.

ومازالت نسب إعادة الفصل المدرسي بسبب الرسوب كبيرة في المدارس التي تمت زيارتها، نظرا لأنه لم يطرأ أي تحسن على ظروف التعليم.

١٢- شيّد أولياء أمور التلاميذ في كل مدرسة، في إطار أنشطة "الغذاء مقابل العمل"، قاعة للطعام، ومطبخ، ومخزن. وشيّدت هذه المباني بمواد تحتاج إلى صيانة دورية يضطلع بها بالفعل أولياء الأمور أنفسهم. وتعتبر هذه الإنجازات عملية، كما أنها تحتوى على الحدّ الأدنى من التجهيزات الضرورية. أما تأهيل المباني المدرسية، فلم يتم بفضل المعونة الغذائية، كما كان مقررا، ولكن بفضل منحة قدمتها الحكومة الإيطالية و**مكتب العمل الدولي**. وتضطلع كل من المنظمة غير الحكومية "المساعدة والعمل"، والحكومة، و**مكتب العمل الدولي**، تنفيذا لمشروعه السابق الإشارة إليه، بتشييد المباني الجديدة. وشملت هذه التدخلات، في مجموعها، ٨٠ مدرسة، أي ٥٦ في المائة من المدارس المستفيدة. ولم يتم بناء أو إعمار المباني المخصصة لإقامة المدرسين. وباستثناء بعض المديرين الذين يقطنون مساكن رسمية مخصصة لهم بمحض وظائفهم، يسعى كل واحد من الباقين لإيجاد مسكن له في حالة مقبولة نسبيا.

١٣- فيما يتعلق بتجهيز الفصول، كانت المدارس التي شيدتها منظمة "المساعدة والعمل"، وعددها ٢٠ مدرسة، هي وحدها التي سلمت بكامل تجهيزاتها (المناضد، المقاعد الخشبية، منصات المدرسين، ولوحات الكتابة). أما المدارس الأخرى، فهي إما مفتقرة كلية إلى التجهيزات وإما أن هذه التجهيزات في حالة سيئة. وقد تأخر كثيرا بناء فرنين متقدمين في كل مدرسة من المدارس، نظرا لعدم إتمام عملية تحويل دقيق القمح المقدم من **البرنامج** إلى نقد (أنظر الفقرة ٣٢). وفي نهاية عام ١٩٩٤، اتفقت إدارة المشروع ومكتب **البرنامج** القطري على استخدام حصيلة بيع المنتجات الفاسدة لبناء الأفران باستخدام قوالب من اللبِن. وكان من المقرر الانتهاء من بناء ١٨٠ فرنا من بين العدد الكلى للأفران البالغ عددها ٢٨٦ فرنا، في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦.

١٤- يعتبر شح المياه في إقليم توليارى، ونوعيتها من العوامل الضارة بصحة التلاميذ وبحسن سير المقاصف. فالمدارس العشرون التي شيدتها منظمة "المساعدة والعمل" هي وحدها، بالإضافة إلى المدارس الواقعة في الاحتكارات المملوكة للدولة، أو في المزارع الخاصة، التي يتوافر لها بئر أو شبكات المياه الجارية. أما الحدائق المدرسية فنادرة، نظرا لافتقار المدارس إلى نقاط للمياه، كما أنها تعتبر مراكز للإنتاج أكثر مما تعتبر مراكز تجارب على التربية الغذائية.

١٥- تعتبر مشاركة روابط أولياء الأمور فعّالة، بالقدر الذي تتيحها لها مواردها، في كل ما يخص البنية الأساسية، وتشغيل المقاصف (تزويدها بالمياه، وبحطب الوقود، والتوابل). وعلى العكس من ذلك، يبدو أن الأهالي لا يعتزمون الالتزام باتخاذ التدابير اللازمة لحل المشكلات التي برزت، ربما لأنهم لم يستوعبوا بعد أن المقصف ملك لهم وأنه في استطاعتهم الاضطلاع ببعض المسؤوليات في إدارته.

١٦- يعتقد أولياء أمور التلاميذ أن مسؤولية صيانة المباني المدرسية وتجهيزات الفصول هى مسؤولية الدولة. ويرجع هذا الموقف إما إلى قصور التوعية أو إلى غيابها. والجدير بالذكر أيضا أن أولياء الأمور كثيرا ما يساهمون في العديد من الأنشطة الأخرى، بناء على طلب الإدارات الفنية المختلفة أو الوكالات الإنمائية الممثلة في المنطقة.

١٧- بالنظر إلى التغير الذي طرأ على استراتيجية المشروع القائمة على تحويل جزء من التزامات **البرنامج** إلى نقد، كان للأسف من الضروري التخلى عن برنامج تدريب المدرسين بسبب الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لذلك. وبالتالي، تعذر استخدام المقصف كحلقة عملية لإبراز العلاقة بين التربية الغذائية وقواعد الصحة الأساسية، من ناحية، وبين الحياة اليومية، من ناحية أخرى.

دور المعونة الغذائية ومهامها

١٨- من الصعب إقامة علاقة مباشرة بين التغذية المدرسية والأهداف التعليمية، نظرا لنوعية التعليم الرديئة وللاختلال الذي طرأ على بعض جوانب المشروع (أنظر الفقرتين ٣٢ و٣٣). فالمقاصف لم تبدأ بالفعل نشاطها إلا في شهر يناير/كانون الثاني ١٩٩٢ (في توليارى)، وفي مارس/آذار ١٩٩٣ (في ماهاجانغا). ثم عملت بعد ذلك بصورة غير منتظمة، ولاسيما خلال السنتين الأوليين، دون أن تحقق أبدا إجمالي عدد الأيام المقررة، وهى ١٧٠ يوما. ويبدو أنه تم تقدير عدد أيام التشغيل الفعلية للمقاصف، عند تصميم المشروع، بشيء من المغالاة، فعدد أيام الدراسة الفعلية يتراوح بين ١٣٠ و١٤٠ يوما في السنة.

١٩- تعتبر آثار التغذية على معدلات التسجيل في المدارس، مجرد آثار هامشية. والعائق الرئيسي الوحيد أمام انخراط التلاميذ في المدارس، يرتبط بدخل أولياء الأمور. غير أن زيادة إجمالي أعداد التلاميذ، الملاحظة أثناء إجراء هذا التقييم، إنما تدل على أن المقصف يؤثر بالفعل على انخفاض معدلات ترك المدرسة. فالواقع أنه خلال نفس الفترة، أدت الأزمة التي صادفت النظام التعليمي العام، إلى انخفاض أعداد التلاميذ في المدارس غير المعانة، بشكل متواصل. ولكن يجب أيضا النظر إلى الزيادة الكبيرة في أعداد التلاميذ، بشيء من القلق، إذ أنه من شأنها أن تحد من قدراتهم على التدرب، نظرا لأن نسبة التلاميذ إلى المدرسين مرتفعة للغاية، فضلا عن أنه لم يطرأ أي تحسن نوعي على التعليم.

٢٠- وقد كان من السهل التأكد من أثر المقصف على انتظام التلاميذ في الدراسة لو أن مديري المدارس قاموا بتجميع كشوف الحضور اليومية، عن كل شهر وكل سنة، مع توضيح عدد الأيام التي عمل فيها المقصف. ووفقا للمعلومات المقدمة من مديري المدارس ومن رؤساء المناطق الإدارية، عن السنة الدراسية ١٩٩٤-١٩٩٥، يبدو أن معدلات التردد على المدارس المستفيدة تراوحت بين ٩٠ في المائة و٩٥ في المائة، وربما ٩٩ في المائة في بعض المدارس، (باستثناء بعض الحالات النادرة)، حتى خلال الفترات الفاصلة بين الحصاد. وبالمقارنة، كانت هذه النسبة في المدارس غير المعانة تتراوح بين ٧٥ و٨٥ في المائة، وتتدنى بنحو ٢٠ إلى ٣٠ في المائة خلال فترات الركود الزراعي بين حصادين.

٢١- كانت القيمة النقدية للحصص الغذائية الموزعة من العوامل التي أدت إلى تيسير اختيار عدد من النساء للعمل كطاهياتٍ وبقاءهن في وظائفهن. ولكن يبدو أن القيمة النقدية للوجبة المقدمة في المدارس لم تكن حافزا قويا للحد من معدلات التغيب المرتفعة جدا بين المدرسين.

المستفيدون

٢٢- يقيم أغلب أولياء الأمور في المناطق الريفية، حيث يشتغلون بالأعمال الزراعية، وبتربية الماشية، والصيد. بيد أنه في غياب أي معايير اقتصادية واجتماعية عند اختيار المدارس، يتعذر علينا الانتهاء إلى أن المقاصف تعود على الدوام بالفائدة على أكثر الأطفال عوزا. وتقع حوالي ٣٠ مدرسة تابعة لثلاث من الدوائر الإدارية الخمس بإقليم توليارى، في مناطق اعتبرها البرنامج القطري للمراقبة الغذائية والتغذوية من أشد المناطق ضعفا من الناحية الغذائية.

٢٣- لم يلاحظ أي تمايز بين الجنسين في المدارس التي تمت زيارتها. فالفتيات يمثلن، في بعض الأحيان، الأغلبية في الفصول العالية حيث أنه يتعين على البنين المساعدة في الأعمال الزراعية.

مزايا المقاصف المدرسية

٢٤- في الظروف الحالية التي يمر بها التعليم، يتميز المقصف، بصفة خاصة، بدوره الاجتماعي والاقتصادي. فالتغذية المدرسية تعزز من قدرات الأسر الغذائية، كما أنها تمثل زيادة في الدخل قدرت في عام ١٩٩٥ بنحو ٦٠٠ ٥ فرنك ملغاشي شهريا، أي ما يتراوح بين ٢٥ و٣٥ في المائة من متوسط الأجر الزراعي الشهري. ولا يمكن تحديد الوفر الأسرى الذي تمثله الوجبات الغذائية المقدمة في المقاصف، بكل دقة، ولكنه يقل عن الرقم السابق ذكره، طالما أن غالبية أولياء الأمور لا يمكنهم الانتفاع بمنتجات مماثلة لتلك التي يقدمها **البرنامج**.

٢٥- تمثل الوجبة الغذائية المقدمة في المقصف مساهمة غذائية لا يستهان بها (تبلغ الطاقة الحرارية للوجبة ١٠٠ ١ سعر حراري، أي ٥٥ في المائة من متوسط الاحتياجات الحرارية اليومية للمجموعة المعنية). ويعترف الأهالي بأن الأطفال يأكلون في المدرسة بشكل أفضل، حيث أن نسبة الفيتامينات، والمعادن، والبروتينات لا تتوافر عادة في الوجبات المقدمة في المنازل. وقد كان من المقدر، لو توافرت الموارد اللازمة لشراء المنتجات الغذائية كالخضر (أنظر الفقرة ٣٢)، أن تكون القيمة الغذائية لوجبة **البرنامج** أهم بكثير، وأن تتنوع الوجبات المقدمة في المقاصف.

٢٦- عادة ما تمثل وجبة الصباح (خليط من الذرة، والصويا، والسكر) وجبة تكميلية تتيح للطفل الذي قطع عدة كيلومترات للوصول إلى المدرسة، أن يكون أكثر يقظة. أما وجبة الظهر فهي في الواقع وجبة بديلة، إلا خلال الفترات الفاصلة بين المحاصيل أو خلال الأعمال الزراعية الكبرى، عندما يتدنى عدد الوجبات الأسرية ونوعيتها، وتسمح الوجبات المدرسية عندئذ بحماية للأطفال على المستوى الغذائي.

٢٧- أما فيما يخص المدرسين، فتمثل الوجبة المقدمة في المدرسة دخلا عينيا، بلغ خلال السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥ نحو نصف الأجر الشهري. غير أنه اتضح أنه لا يكفي للحد من معدلات تغيب المدرسين التي تعتبر مرتفعة نسبيا.

٢٨- أنشأ المشروع ٥٦٧ وظيفة مؤقتة للطهاة. ولتلبية الطلبات العديدة المقدمة للالتحاق بهذه الوظائف، اضطر المديرون إلى وضع نظام للتعيين بالتناوب. ولما كانت توقعات خطة العمليات (طاهيتان لكل مدرسة) لم تأخذ في الاعتبار أعداد التلاميذ في المدارس، فقد أصبحت الأعداد المتوافرة من النساء اللواتي يرغبن في العمل كطاهيات، تفوق الاحتياجات. وقد تم وضع معايير جديدة خلال دورة التدريب الأخيرة في ابريل/نيسان ١٩٩٥، ستعمم على جميع المدارس في يناير/كانون الثاني ١٩٩٦. وتتناول كل طاهية وجباتها الغذائية في المدرسة (رغم أن ذلك لم يكن مقررا في الأصل) كما أنها تحصل على حصص أسرية يمكنها أخذها معها. ويتراوح الدخل العيني لمن يعملن كطاهيات بين ٣٨٥ ٢١ فرنكا ملغاشيا و٧٠٠ ٤٢ فرنك ملغاشي شهريا، تبعا لأيام العمل. ويمثل هذا المبلغ ما بين ٢٠ و٤٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور في المناطق الريفية.

٢٩- يتيح توافر الأفران المحسنة في المدارس نقلا للتكنولوجيا. وتعترف النساء اللواتي يعملن كطاهيات، كما يعترف أولياء الأمور بأهمية هذه الأفران لما تمثله من وفر في حطب الوقود وفي الوقت الذي يستلزمه طهي الطعام. ويتمنى الجميع اقتناء أفران مماثلة.

إدارة المشروع واستخدام المنتجات الغذائية

٣٠- لم يتسبب إلحاق المشروع بإدارة تخطيط التعليم التابعة لوزارة التعليم القطري، في إثارة أية مشكلات، على ما يبدو، تتعلق بتنازع الاختصاص بين الإدارات اللامركزية الخاضعة لسلطة إدارة التعليم الأولي. غير أن التنسيق بين هذا المشروع ومشروعات أخرى تستهدف تقديم المساعدة للتعليم الأولّي لا يتم، على الدوام، بشكل منتظم. ويضطلع أساسا مكتب البرنامج المحلي، بهذا التنسيق، من الناحية العملية، منذ عام ١٩٩٤. وهكذا اشترك مدرسو ١٢ مدرسة من المدارس المستفيدة، تقع في دائرة إدارية تابعة

لإقليم ماهاجانغا، في دورة تدريبية عن التعليم في قضايا السكان، نظّمها **صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسكو**. واستطاع مشروع البرنامج في إقليم توليارى أيضا الانتفاع بمجموعة أولية من المدارس، مكونة من ٢٠ مدرسة في إقليم توليارى، اضطلعت ببنائها وتجهيزها منظمة " المساعدة والعمل".

٣١- رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، قدمت الحكومة الموارد المالية اللازمة لتفريغ شحنات الأغذية، ونقلها، وتخزينها. كما حصلت الإدارة القطرية، خلال السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥، على ميزانية إضافية من الحكومة. وترى البعثة أن اللجوء بانتظام إلى مثل هذا النوع من التمويل سيتيح للإدارة القطرية وللأقسام اللامركزية تحسين قدراتهم على الإدارة.

٣٢- نتيجة للسياسة القطرية التي تقضى بدعم أسعار دقيق القمح، تعذّر، من الناحية الاقتصادية، تحويل سلع **البرنامج** إلى نقد. وتسبب هذا الإجراء في الإخلال بالقواعد المحددة مسبقا لإدارة المشروع، وفي نفاذ المخزونات، وفي زيادة التكلفة آلتي تتحملها سواء الحكومة أو **البرنامج**. ونتيجة لذلك، كان من الضروري إلغاء بعض الأنشطة المقرر تمويلها من حصيلة تحويل دقيق القمح إلى نقد. وتقدم مكتب البرنامج المحليّ، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١، بطلب إلى المقر للتخلي عن تحويل دقيق القمح إلى نقد، ولإعادة النظر في الاعتمادات المالية للتمكن من شراء الأرز والبقول محليا، ولتحميل ميزانية المشروع بمصاريف المناولة والنقل الداخلي. إلا أن هذا الطلب لم يلق ردا. وقد أجريت عدة تعديلات *محددة* على الميزانية واعتمدت. وكان من المقرر، أثناء التقييم، إجراء تعديل أخير لتسوية الوضع ولإدخال تعديلات على خطة العمليات.

٣٣- وتأثر المشروع من تغيير الوزير، وأمين عام التعليم القطري بشكل متكرر، كما تأثر بالإضراب العام للموظفين والمدرسين في عام ١٩٩١. فضلا عن أن عمليات الطوارئ في الجنوب، الناجمة عن الجفاف في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، لم تمكن مكتب **البرنامج** المحلى، بالنظر إلى قلة عدد موظفيه، من إيلاء العناية الكافية للمشروع.

٣٤- بدأت الحكومة ومكتب **البرنامج** المحلى، منذ منتصف عام ١٩٩٤، في اتخاذ التدابير التي أدت تدريجيا إلى تحسين التشغيل، ومنها: (١) فرض غرامة على الموردين في حالة عدم احترام المواعيد المنصوص عليها في عطاءات المشتريات المحلية؛ (٢) إصلاح وتشغيل ست شاحنات تابعة للمشروع بفضل موارد من معونة **البرنامج** للنقل الداخلي؛ (٣) اضطلاع كل واحد من متطوعي الأمم المتحدة الثلاثة، بمسؤولية صندوق صغير للمصروفات النثرية لمقابلة تكاليف المناولة؛ و(٤) التدريب المعمّم على أساليب الإدارة والمتابعة لجميع العاملين المسؤولين عن المقاصف. وقررت الحكومة، اعتبارا من السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، إعفاء مدرس من كافة مسؤولياته ليتفرغ تماما لإدارة المقصف. وعند إجراء هذا التقييم، كانت٨٠ في المائة من المقاصف تدار بواسطة مسؤول متفرغ تماما. ورغم أن هذا الإجراء يحد، من عدد المدرسين الضئيل، إلا انه يدل أيضا على مدى التزام الحكومة بالمشروع.

٣٥- كانت إمدادات الأغذية الواردة من الخارج منتظمة بصفة عامة. ويرجع نفاذ المخزونات، الذي تكرر بشكل خطير خلال السنوات الأولى، إلى تأخر إجراءات المشتريات المحلية وإلى مشكلات لوجستية.

٣٦- حتى ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٩٥، كان مجمل ما تلقاه المشروع ٢٦٠ ٤ طنا من الأرز، والزيوت النباتية، والسكر، وخليط من الذرة والصويا، تم توزيع ٠٣٨ ٣ طنا منها (أي ٧١ في المائة). أما خسائر ما بعد التسليم فبلغت نحو ٥ في المائة من إجمالي الكميات المسلمة: ويرجع ٧٨ في المائة من هذه الخسائر إلى عمليات المناولة، وإلى فترات التخزين الطويلة لخليط الذرة والصويا، في ظروف مناخية صعبة؛ أما باقي الخسائر فترجع، في المقام الأول، إلى السرقات على مستوى المدارس، أو الدوائر الإدارية، أو النقل. وقد اتخذت إدارة المشروع بالفعل الترتيبات اللازمة للحدّ من هذا النوع من الخسائر.

٣٧- تلقى السلع المقدمة من **البرنامج** قبولا، باستثناء خليط الذرة والصويا الذي يتغير مذاقه بسبب فترات التخزين الطويلة. ويبدو، بصفة عامة، أن الأحجام المقررة للحصص الغذائية مطبقة بالفعل.

٣٨- توزع وجبة الإفطار قبل فترة الدراسة الصباحية. وفي المدارس التي تضم أعدادا كبيرة من التلاميذ توزع هذه الوجبة عليهم بالتناوب، مما يشكل تعديا على الوقت المخصص للدراسة. أما وجبة الظهر فتقدم فيما بين الحادية عشرة والنصف والواحدة والنصف بعد الظهر. ويحضر الأطفال الذين لا يبعد مقر إقامتهم كثيرا عن المدرسة، ولا تبدأ دراستهم إلا بعد الظهر، كل صباح إلى المدرسة، لتناول وجبة الإفطار الصباحية، ثم يعودون إلى منازلهم، ليحضروا مرة أخرى لتناول وجبة أخرى، قبل بدء دراستهم في الساعة الثانية عشرة والنصف.

٣٩- ومازالت معدات المطابخ وقاعات الطعام التي قدمتها الحكومة الإيطالية في بداية المشروع صالحة للعمل، إلا أنها أصبحت بالية. وسوف يتيح الحصر الجاري حاليا للقدور استبدال التالف منها أو إصلاحه.

الرصد والتقييم وإعداد التقارير

٤٠- تصعب، بصفة خاصة، عمليات الرصد في إقليم توليارى، نظرا لاتساع رقعة منطقة المشروع. إلا أن قيام **البرنامج** بتعيين متطوعة ثانية من **الأمم المتحدة**، مختصة بعاصمة الإقليم، سوف يسمح بزيارة المدارس المستفيدة بمصاحبة المسؤولين عن الدوائر المدرسية، على نحو أكثر انتظاما. ويعمل متطوع ثالث **للأمم المتحدة** في مقاطعة ماهاجانغا.

٤١- رغم الدورات التدريبية التي تمت، مازالت بطاقات الرصد والتقييم التي أدخلها المكتب المحليّ **للبرنامج**، اعتبارا من السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤، غير مستخدمة من جميع مديري المدارس. واقترحت البعثة بعض التعديلات لتحسين أسلوب جمع البيانات التي تحتاجها المتابعة، ولتوفير العناصر اللازمة لتقييم لاحق.

٤٢- تعتمد التقارير المتعلقة باستخدام الأغذية في كل مدرسة من المدارس، والتي تعد كل ثلاثة أشهر، على أذونات التسليم وكراسات الاستهلاك التي تتضمن بطاقة إجمالية شهرية. ولكن كثيرا ما يجد مديرو المدارس صعوبة في إعداد ملخص للمعلومات وإرسال تقاريرهم في حينه، حتى في حالة إمساك هذه الكراسات بطريقة منتظمة ودقيقة. ويؤثر ذلك بالطبع على عمل المسؤول عن الدائرة المدرسية، المناطة به مهمة إعداد تقرير شامل عن جميع مدارس الدائرة، بالإضافة إلى العديد من الوظائف الأخرى. كما أن عدم مصداقية المعلومات المقدمة إلي الإدارة القطرية كثيرا ما تعقد عملية معالجة البيانات. ولذلك، قد يكون من المفيد تعزيز مساهمة رؤساء المناطق الإدارية والتربوية في المشروع، لإمكان تحسين نوعية هذه التقارير.

القابلية للاستمرار والانسحاب التدريجي

٤٣- تدل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، منذ عام ١٩٩٤، لإصلاح الأوضاع، على مدى ما يشعر به المسؤولون القطريون من التزام تجاه المشروع. وبالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها مدغشقر، لن تتمكن الحكومة من زيادة مساهمتها بالقدر الذي يسمح لها بالاضطلاع بالمسؤولية عند انقضاء الفترة المحددة لمعونة **البرنامج**.

٤٤- وحتى إذا كان أولياء الأمور يعترفون بفائدة المقصف ويساهمون قدر طاقاتهم لضمان حسن سيره، إلا انه من غير المتوقع أن يتمكنوا من الاضطلاع بالكامل بهذه المسؤولية في ظل الظروف الحالية.

النتائج والتوصيات

٤٥- ساهمت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ومكتب **البرنامج** المحلي منذ عام ١٩٩٤، بشكل ملموس، في تحسين عمل المقاصف. ويتعين الآن المحافظة على الإنجازات وتعزيزها بفضل المتابعة المكثفة، وبفضل برنامج مستمر للتدريب. وستتيح إجراءات تحديث بطاقة الرصد والتقييم وتبسيطها، التي بدأتها البعثة بالفعل، حصر آثار التغذية المدرسية على درجة مواظبة التلاميذ، بشكل أدق. كما ينبغي التأكد من مشاركة متطوعي الأمم المتحدة الثلاثة في عمليات الرصد والتقييم.

٤٦- تبشر الأنشطة التي بدأتها الحكومة مؤخرا لتحسين نوعية التعليم بإمكانية استعادة التعليم العام لمصداقيته، ولكن دون أن تكون لها أي آثار مباشرة على تحسين ظروف التعليم. ولكي تتمكن معونة **البرنامج** من القيام بدور لصالح التعليم، يجب أن تندمج بمشروعات أخرى تهدف إلى مساعدة قطاع التعليم. وعلى مكتب **البرنامج** في مدغشقر مواصلة ما بدأه من نشاط في هذا الصدد.

٤٧- إذا ما قرر **البرنامج** والحكومة مواصلة المشروع فيما بعد المرحلة الحالية، فمن الضروري أن يركز عندئذ على إقليم توليارى حيث تتدنى بشكل ملموس معدلات التسجيل في المدارس. فضلا عن أن هذه المقاطعة، ولاسيما الجنوب وأقصى الجنوب، تعتبر من مناطق العجز الغذائي المزمن، ومن المناطق القاحلة ذات الإنتاجية غير المستقرة.

٤٨- يجب أن يعتمد اختيار الدوائر المدرسية على معايير هشاشة الأوضاع كما حددها **البرنامج** القطري للمراقبة الغذائية والتغذوية، وعلى المعلومات التي يوفرها نظام الإنذار المبكر، الذي أعده **الاتحاد الأوروبي**. كما يجب أن تقع المدارس في مناطق ريفية وأن يتراوح عدد تلاميذها ما بين ٨٠ و٢٠٠ تلميذ. أما الشروط المطلوبة فهي: (١) توافر حدّ أدنى من التجهيزات الملائمة (قاعات للفصول، مناضد، مقاعد خشبية، لوحات كتابة)؛ (٢) توافر الحد الأدنى من المواد التعليمية سواء للمدرس أو للتلاميذ؛ (٣) وجود مصدر للمياه الصالحة للشرب؛ و(٤) تدريب المدرسين على ما يتعلق بالتغذية والصحة.

٤٩- وافقت المديرة التنفيذية **للبرنامج** والحكومة على توصيات البعثة.

الدروس المستفادة

٥٠- لكي تصبح برامج التغذية المدرسية عاملا مشجعا حقيقيا على التعليم، يجب أن تدمج في مشروعات أخرى تستهدف مساعدة التعليم. كما يجب أن تتوافر بعض الشروط اللازمة (أنظر الفقرة ٤٨) قبل بدء تنفيذ المشروع.

٥١- يجب، عند صياغة برامج التغذية المدرسية، مراعاة الإطار التعليمي في البلدان ذات الدخل المنخفض. كما يتعين، بصفة خاصة، ألا تتجاوز الأهداف حدود هياكل التعليم الأوليّ وقدراته.

الملحق

تطور أعداد التلاميذ في المدارس المستفيدة بالمقارنة إلى الأهداف بالأرقام

السنة الدراسية/ الإقليم	١٩٩٢/١٩٩١			١٩٩٣/١٩٩٢			١٩٩٤/١٩٩٣			١٩٩٥/١٩٩٤		
	عدد التلاميذ		فى المائة	عدد التلاميذ		فى المائة	عدد التلاميذ		فى المائة	عدد التلاميذ		فى المائة
	المقرر	الفعلي		المقرر	الفعلي		المقرر	الفعلي		المقرر	الفعلي	
توليارى	٢٠ ٠٥٠	٢٠ ١٦٥	١٠١	٢١ ٦٥٤	٢١ ٠٢٦	٩٧	٢٣ ٣٨٦	٢٢ ٦٢٠	٩٧	٢٥ ٥٢٧	٢٣ ٤٣٢	٩٢
ماهاجانغا[1]	–	–		٤ ٧٤٣	٤ ٥١٠	٩٦	٥ ١٢٢	٥ ٣٢٦	١٠٤	٥ ٥٣٨	٥ ٦٦٢	١٠٢
المجموع	**٢٠ ٠٥٠**	**٢٠ ١٦٥**	**١٠١**	**٢٦ ٣٩٧**	**٢٥ ٥٣٦**	٩٧	**٢٨ ٥٠٨**	**٢٧ ٩٤٦**	**٩٨**	**٣١ ٠٦٥**	**٢٩ ٠٩٤**	**٩٤**

(١) وفقا لتوصيات بعثة الدراسة المسبقة في ١٩٨٩، بدأ المشروع في إقليم ماهاجانغا في أكتوبر/تشرين١ ول ١٩٩٢.